

سياسة التلوث والمواد البلاستيكية

المقدمة

يمثل التلوث تهديدًا بشكل كبير لجميع أشكال الحياة على الأرض - لصحة الإنسان والنباتات والحيوانات والنظم البيئية بأكملها. إنه يؤثر على الجميع ، وليس له حدود ، ويضر بالنظم التصالحية الطبيعية. تتسبب العديد من ملوثات الهواء في الاحتباس الحراري ، وتسبب تلوثًا هائلًا للممرات المائية والأنهار والمحيطات ، فضلاً عن تلوث الهواء والأرض. لذلك ، يجب إيقاف التلوث عند المصدر عن طريق تقليل أو إيقاف الصناعات الملوثة والانتقال إلى اقتصاد خالٍ من النفايات مشجعاً على إعادة استخدام جميع المنتجات داخل نظام الحلقة المغلقة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تدابير الحد من التلوث ، وتعزيز وتنفيذ القوانين المتعلقة بالتلوث ، وتحريك المجتمعات نحو أنماط الحياة المستدامة القائمة على الاقتصاد الدائري من خلال الحد من التأثير البيئي وإهدار الموارد. يجب التخلص من الاستخدام الفردي للبلاستيك والميكروبيدات في أسرع وقت ممكن مع نقل البدائل إلى الإنتاج.

الرؤية

تتمثل الرؤية في وضع أهداف واضحة للحد من التلوث وتقليل إنتاج واستهلاك البلاستيك. كجزء من إقتصاد جرينس الجديد ، تشمل رؤيتنا الانتقال إلى الصناعات النظيفة ، ومراقبة التلوث والحد منه ، ووضع برامج شاملة لإعادة الاستخدام وإعادة التدوير تؤدي إلى عدم وجود المخلفات. في جوهره ، يوجد اقتصاد دائري ، وهو نهج نظام كامل يهدف إلى التخلص من المخلفات بدلاً من إدارتها. إنه يقلل من استخدام الموارد وخلق المخلفات والتلوث وانبعاثات الكربون ، مع ضمان أن مستويات التلوث لا تسبب ضرراً لصحة الإنسان سواء على الفور أو عبر الأجيال.

الهدف

الهدف هو وجود تدابير دولية ووطنية قوية للحد من التلوث ، بما في ذلك التصديق على الاتفاقيات الدولية وتنفيذها مثل اتفاقيات باسيل وستوكهولم والملوثات العضوية الثابتة (POPs). لا ينبغي بعد الآن إنتاج المواد الكيميائية غير القانونية مثل تلك المدرجة في العشرات القذرة وغيرها من الملوثات العضوية الثابتة. يجب تشجيع صناعات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير على مستوى الدولة لإيجاد وظائف محلية كجزء لا يتجزأ من البرامج الحكومية التي تستعد لاستراتيجية صفر نفايات واقتصاد دائري. يجب تنفيذ تدابير الحد من النفايات بدلاً من الترميد وحرق المواد الكيميائية الخطرة أو إغراقها. يجب وضع الاتفاقيات الوطنية بما في ذلك تدابير المراقبة للحد من التلوث الناجم عن الصناعة والزراعة والتحضر ؛ ولتقليل البلاستيك وإعادة تدويره.

خطة العمل

أدى التطور السريع للعديد من المدن والعمليات الصناعية إلى رداءة نوعية الهواء وما يرتبط بها من مشاكل صحية لكثير من المواطنين. يقلل التلوث من قدرتنا على إدارة الموارد والأنظمة الطبيعية بطريقة مستدامة وبيئية. إنها مسؤولية عالمية تقع على عاتق جميع البلدان لتبني المسؤولية الاقتصادية والبيئية الكاملة عن تلوثها. سوف يقوم جرينس بالأمر التالية:-

المواد الكيميائية السامة المخلفات

- الحد من استخدام الكيماويات السامة ومبيدات الآفات وإنتاج المخلفات
- الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تحظر إلقاء المخلفات السامة وإنتاج المواد الكيميائية
- تحديد المستويات المقبولة اجتماعياً وبيئياً للملوثات بما في ذلك أنه يجب عدم إنتاج بعضها بسبب التأثيرات البيئية والمسائل الصحية
- يجب تنفيذ اللوائح والعمليات الحكومية بما في ذلك عمليات فحص الموقع لمراقبة التلوث وتدابير الحد منه.
- مطالبة الصناعات بمراجعة إجراءات إنتاجها بشكل منهجي ونشر تفاصيل استخداماتها الكيميائية وانبعاثاتها في السجلات العامة
- حظر استيراد المخلفات السامة أو الخطرة أو المشعة للمعالجة أو إعادة المعالجة أو التخلص منها
- التأكد من عدم تصريف أي مواد سامة في نظام الصرف الصحي العام أو المجاري المائية

- تنفيذ استراتيجية صفر المخلفات على جميع مستويات الحكومة للتخلص من القمامة المخلفات ، بما في ذلك الملوث يدفع عبء الصناعة عن عمليات الاحتواء المخلفات
- تهينة الظروف بحيث لا يتعرض الهواء النقي والمياه النقية والأنواع والأنظمة البيئية المهددة للخطر بسبب أنشطة التعدين وتخزين المخلفات واحراق المخلفات ومرافق الإنتاج القذرة والصناعات الأخرى
- تضمين التثقيف البيئي والتدريب على الحد من المخلفات وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير في المناهج المدرسية والجامعية والتوعية العامة / السكنية

الطاقة النظيفة

- التخلص التدريجي من توليد الطاقة المستند إلى الوقود الأحفوري ، وزيادة توليد الكهرباء النظيفة ، والاستثمار في كفاءة الطاقة لتقليل التلوث الناجم عن توليد الكهرباء (انظر أيضاً سياسة الطاقة وسياسة تغير المناخ)
- الإلغاء التدريجي للدعم الحكومي بما في ذلك تمويل البحث والتطوير لصناعات الوقود الأحفوري
- إدخال استراتيجيات صفر مخلفات بما في ذلك عدم حرق المخلفات
- التخلص من الطاقة النووية ومن ثم المخلفات النووية
- القضاء على أنواع الوقود المدمرة للبيئة الناتجة من الأعلاف غير المستدامة أو السامة من الزراعة ، أو الوقود الملوث بالسموم أو المخلفات الثابتة
- زيادة توليد الكهرباء النظيفة على أساس مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة
- زيادة الاستثمار في وسائل النقل العام المستدامة وإيجاد حلول لتقليل التلوث الناجم عن النقل
- عدم السماح بمزيد من استكشاف عن النفط والغاز أو استكشاف على الأرض أو البحيرات أو قاع البحر

البلاستيك

- وضع الهدف لعدم وجود المخلفات بحلول عام 2030 لكامل مجرى المخلفات بما في ذلك جميع المواد البلاستيكية
- الحظر أو التخلص التدريجي من جميع المواد البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة مثل القش والحاويات والأكياس البلاستيكية (باستثناء ما تم استخدامه لأغراض طبية أو أمنية)
- استخدام وتعزيز بدائل العبوات البلاستيكية القابلة لإعادة الاستخدام والقابلة للتحلل البيولوجي
- تحفيز القابلية للإصلاح بدلاً من التخلص من الإلكترونيات والسلع الأخرى. تشريع المنتجات طويلة الأمد التي يمكن إصلاحها
- فرض رسوم استرداد متغيرة على جميع منتجات التعبئة والتغليف والمنتجات التي يمكن التخلص منها قصيرة العمر ، بما في ذلك السلع المستوردة ، مع استخدام الإيرادات لتمويل مخططات استرداد المخلفات
- معالجة التلوث البلاستيكي ، بما في ذلك الميكروبيدات ، من خلال مبادرات الحد من الإنتاج والتنظيف

الاعتبارات الصحية

- إعطاء الأولوية للاعتبارات البيئية والصحية فيما يتعلق بتدابير الحد من التلوث
- ضمان حق الجمهور في معرفة الجوانب الصحية والبيئية للتلوث ، بما في ذلك السجل العام للملوثات وتلوث الهواء والمياه
- إدخال تحليل صارم للأثر البيئي والتحسين والالتزام به في جميع قرارات التخطيط العام وضمن الوصول العام المجاني إلى الأدلة المستخدمة في كل من التحليل والتقييم النهائي
- إدخال الودائع الإلزامية ، القابلة للاسترداد من قبل تجار التجزئة ، لتشجيع التجميع المنفصل لمواد المخلفات السامة ، مثل البطاريات

تدابير الحد من التلوث

- إنشاء نظام لمراقبة واعتماد وترخيص المنتجات وعمليات الإنتاج الجديدة والمستقرة باستخدام معايير تستند إلى مبادئ عدم وجود المخلفات ، والحد الأدنى من التلوث ، والحد الأقصى من كفاءة الطاقة ، والسلامة ، وتحسين البيئة
- مراقبة ورصد تخزين جميع المخلفات المشعة ومخلفات التعدين المشتقة من الصناعة التحويلية والمصادر الطبيعية والطاقة النووية
- تقليل ومراقبة مستويات التلوث البيئي من خلال التغييرات في الصناعة ، والتخلص من المخلفات ، والجريان السطحي للزراعة ، ومصادر التلوث الأخرى. التأكد من أن المستويات لا تلحق الضرر بالمجتمعات الطبيعية للنباتات والحيوانات الأرضية أو المائية أو المحمولة جواً
- مراقبة البيئة لضمان قابلية البيانات للمقارنة ولضمان النقل الفعال لجميع البيانات ذات الصلة بالتلوث بين الدول من خلال الوكالات الدولية مثل تدابير الهواء النقي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)
- إصدار مبادئ توجيهية حكومية للمصنعين وسلطات المقاطعات من أجل التتبع الكامل ووسم جميع المنتجات المعروضة للبيع حتى نقطة المنشأ
- الصناعة للاحتفاظ بالسجلات وإتاحة المعلومات الإحصائية للجهات الحكومية المتعلقة بتعرض العمال وإدارة المخلفات من الصناعة عند الطلب
- تحميل الأفراد والمنظمات المسؤولية القانونية عن توليد التلوث والتكاليف الكاملة للتحكم في أي ضرر ناتج

التخلص من المخلفات

- تمكين وتحفيز السلطات المحلية لإنشاء مرافق استرداد المخلفات وفرزها لجمع جميع النفايات المنزلية والتجارية وبيع المواد المستردة إلى الصناعة لإعادة تدويرها
- الدخول في ترتيبات مشتركة مع سلطات التخلص من المخلفات لبناء مصانع الهضم لإنتاج الغاز الحيوي والكتلة الحيوية و / أو السماد من المخلفات العضوية من المصادر الزراعية ومياه الصرف الصحي و المخلفات البلدية
- حظر تصريف المخلفات الصناعية في المجاري المائية والمجاري المنزلية. استحداث خطط توظيف صفر المخلفات في قطاعات تقليل المخلفات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها

إعادة التدوير وإعادة الاستخدام

- الحصول على تسلسل هرمي واضح لمعالجة المخلفات ، مع إعادة الاستخدام أولاً ، ثم إعادة التدوير والتحويل إلى سماد ، ثم معالجة المخلفات المتبقية بطرق غير ملوثة تنتج منتجات مفيدة مثل الغاز الحيوي ، وأقل كمية ممكنة من المواد الخام لمداخن المخلفات
- تشجيع الصناعات المحلية التي تنتج المواد المعاد تدويرها
- تشجيع عمليات التصنيع التي تستخدم المواد المعاد تدويرها
- الاستثمار في البنية التحتية المحلية لإعادة التدوير والوظائف
- إعادة تدوير المعادن التي تذهب إلى مدافن المخلفات كجزء من صناعة استعادة المخلفات
- تكثيف البحث في مجال إعادة تدوير المواد الخام الثانوية
- تقديم حوافز للمواطنين للمشاركة بسهولة في مخططات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام
- الهدف إلى أن تسترد البلديات أو المجالس ما لا يقل عن 80 في المائة من المخلفات المنزلية القابلة لإعادة التدوير لإعادة تدويرها في غضون خمس سنوات
- إدخال مواصفات لتعزيز المحتوى المعاد تدويره في العبوات لتقليل مدافن المخلفات وتقليل استهلاك المواد الخام وعدم إنتاج المخلفات
- إنشاء لجنة معايير لممارسة مراقبة الجودة على المنتجات الاستهلاكية ، ووضع معايير دنيا للسلامة والتصميم ، وقابلية إعادة التدوير ، والمتانة ، وسهولة الإصلاح ، وكفاءة الطاقة القصوى في الاستخدام
- تقديم نظام الإيداع والإرجاع بما في ذلك حاويات المشروبات

تقليل التلوث عند المصدر

- تقليل استهلاك الموارد الطبيعية الجديدة ، ولا سيما الموارد غير المتجددة
- التخلص التدريجي من الاستخدام الروتيني للمواد غير المتجددة لاستخدامات المنتجات التي لا يمكن إعادة تدويرها بسهولة لنفس الغرض
- إدخال أولويات جديدة لإدارة المخلفات بحيث يتم تجنب المخلفات غير الضرورية وبالتالي زيادة كفاءة إعادة الاستخدام أو إعادة التدوير أو التسميد أو هضم المخلفات إلى أقصى حد
- العمل نحو هدف عدم وجود المخلفات - المفهوم الذي يشمل مسؤولية المنتج ، والتصميم البيئي ، والحد من المخلفات ، وإعادة الاستخدام ، وإعادة التدوير في إطار واحد بهدف القضاء تمامًا على المخلفات المرسله إلى مكبات المخلفات أو المحارق
- إنشاء هيئة حكومية تكون مسؤولة عن استكشاف الموارد وتقييمها ، والحفاظ على المعايير في التعدين واستغلال المحاجر والتشجير ، وتقديم المشورة البيئية والجيولوجية والأثرية والهندسية

المخلفات المنزلية

- ضمان أنظمة إدارة الخلفات الشاملة التي تجمع المواد القابلة لإعادة التدوير ، والمواد السماد العضوية ، ومواد المخلفات الخطرة
- تشجيع التسميد المنزلي لأنه يقلل من نقل المخلفات ويزيد من عزل الكربون
- تثقيف وإقناع أصحاب المنازل بفصل مخلفاتهم إلى مواد جافة قابلة لإعادة التدوير ، ونفايات قابلة للتحويل إلى سماد ، ومخلفات متبقية ، وعدم وضع بعض المواد الخطرة ، مثل الطلاء والمبيدات الحشرية والمواد التي تحتوي على بطاريات ، في مجرى مخلفات البلدية

العدالة البيئية والإنفاذ

- اعتماد وإنفاذ عقوبات مدنية وجنائية مناسبة للأنشطة الملوثة
- منع وتخفيف وإدارة تلوث الهواء والأرض والتربة والمياه العذبة والمحيطات
- معالجة مناطق تلوث الأثرية ، بما في ذلك المناطق المتأثرة بالنزاع والإرهاب
- دعم نهج شامل للعدالة ، والاعتراف بالعدالة البيئية والعدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية يمكن أن تتأثر جميعها بالملوثات

التدابير الدولية

- الالتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة باستيراد وتصدير المخلفات بما في ذلك المخلفات الإلكترونية
- وضع قواعد السلوك الدولية للشركات عبر الوطنية لتقليل الضرر البيئي إلى الحد الأدنى ومنع الضرر الذي يلحق بالسكان المحليين والسكان الأصليين من استخراج الموارد
- معالجة التلوث الناجم عن استخراج الموارد من الشركات عبر الوطنية من خلال المنتديات الحكومية والدولية

المراجع:

- <https://www.ccacoalition.org/en/partners/united-nations-environment-programme-unep>
- <https://policy.greenparty.org.uk/pl.html>
- <https://www.greenparty.ie/policies/waste-water/>
- <https://policy.greenparty.org.uk/nr.html>
- <https://www.cagreens.org/platform/environmental-justice>
- <https://www.stuff.co.nz/business/better-business/96196246/greens-vow-cash-for-trash-refunds-in-environmental-policy>
- <https://www.scoop.co.nz/stories/PO1911/S00014/sage-gets-a-sack-full-changing-the-plastic-conversation.htm>
- <https://www.greenparty.ie/grandstanding-single-use-plastics/>
- <https://greens.org.au/vic/news/ending-plastic-pollution>

<https://peter-whish-wilson.greensmps.org.au/articles/greens-release-bill-will-clean-australia-every-day>
<https://www.theage.com.au/national/victoria/greens-call-for-ban-on-plastic-straws-single-use-bags-20180702-p4zp23.html>
<https://news.un.org/en/story/2019/06/1039831>
<https://in.one.un.org/blogs/five-indian-innovations-to-beat-air-pollution/>
<https://unfccc.int/news/un-environment-assembly-commits-to-pollution-free-planet>
<https://www.greenparty.org.uk/we-stand-for/safe-climate.html>
<https://www.unenvironment.org/asia-and-pacific/asia-pacific-clean-air-partnership/25-clean-air-measures>
<https://www.unido.org/our-focus-cross-cutting-services/circular-economy>